المحاضرة الثانية

نظريـــات التنميـــة

الواقع أن قضية التنمية فرضت نفسها على الفكر العالمي اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة لما أصاب المجتمع العالمي عقب الحرب العالمية الثانية من تغيرات عميقة، كان أهمها تزايد حركات الاستقلال الوطني من ناحية، والمد الاشتراكي من ناحية أخرى. ومن هنا بدأت قضايا التخطيط القومي، والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، والتنمية الحضرية، وتنمية المجتمع الريفي، والتنمية الاستيطانية أو مشروعات التوطين...الخ تطرح على مستوى واسع أمام دوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام والسوسيولوجي بوجه خاص، الأمر الذي دفع بالكثير من الهيئات العالمية وحكومات الدول وعلماء الاجتماع والاقتصاد والأنثروبولوجيا إلى محاولة تطوير بعض الأطر التصورية للتنمية.[1] إن التطرق لنظريات التنمية من أساسيات تناول أي موضوع جرى التنظير له من مشارب وايديولوجيات مختلفة، خاصة وأننا نتناول التنمية في هذا المقرر من خلال اختيار أحسن التجارب التنموية الناجحة التي حققتها الدول، سواء تلك المتقدمة أو الأخرى التي لحقت بركب التقدم على غرار الكثير من الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، وقلة من الدول الإسلامية على غرار ماليزيا وتركيا.

1-المدخل الاقتصادي والتكنولوجي:

[1] نبيل السمالوطي: ***علم اجتماع التنمية – دراسة في اجتماعيات العالم الثالث***، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 101-102.

حيث يرى أصحاب وجهة النظر المادية أن التنمية هي النمو الاقتصادي والتكنولوجي، وعن طريق ذلك يمكن تطوير المجتمع، ولذا ركزت كثير من البرامج التنموية خلال الفترة الماضية على التنمية الاقتصادية بصورة أكبر من التنمية الاجتماعية أو السياسية، بزعم أن الأنشطة الاقتصادية فقط كافية لتحقيق التنمية الاجتماعية، وأن البرامج الاجتماعية لا يمكن أن يكون لها أثر ملموس دون أن يكون هناك نمو اقتصادي.

ويعبر أصحاب هذا الاتجاه عن تأييدهم لفكرة أن زيادة المنفق على الخدمات ليس هو المدخل الصحيح في التنمية، وإنما التنمية هو زيادة المنفق على العملية الإنتاجية المباشرة أي الزراعة والصناعة والتجارة على أن يكون المنفق على الانسان-هو ضرورة لأنه هو عصب التنمية الاقتصادية- في مرحلة لاحقة.

وعلى ذلك فقد ركزت جهود التنمية في خمسة أهداف هي:

-تنمية الإنتاج وزيادة الدخل.

-الاستخدام الأمثل للعمالة ورأس المال.

-إقرار وتثبيت الأسعار.

-التوزيع العادل للثروة والدخل.

-ملاحقة الموقف الاقتصادي العالمي. [1]

من خلال تجارب الدول على مر السنين والعقود الماضية، خلال القرن الماضي والقرن الحالي، نقف على الكثير من الشواهد التنموية للدول التي اعتمدت على التنمية الاقتصادية، مع اغفال التنمية البشرية، ومنها الجزائر؛ فجل البرامج التنموية صبت في التنمية الاقتصادية في مختلف مجالاتها (الفلاحية والصناعية...) والنتيجة هو الإفلاس على جميع الأصعدة،

---

[1] محمود يوسف: الاعلام في خدمة التنمية، دار الايمان للطباعة، القاهرة، مصر، 2005، ص11-12.

وهذا لغياب التنمية البشرية (بناء وتكوين الانسان)، رغم ما تم ضخه من أموال فيما يسمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي، أين تم تخصيص أكثر من 300 مليار دولار بداية الألفية ، لكن في غياب كوادر كفئة ونزيهة ، تحولت تلك الأموال عن هدفها التنموي، واتم العبث بها يمينا وشمالا، لقد كان ذلك المبلغ مهما لدرجة كفايته بناء أكثر من 50 ومدينة جديدة من المدن الذكية على غرار دبي وما شابهها. كما أن الدول المتخلفة واجهت نفس المصير تقريبا، ليبقى طريق النمو مستعصي على هذه الدول في غياب تنمية بشرية حقيقية.

2- المدخل الاجتماعي (التحديث):

يرى أصحاب المدخل الاجتماعي أن التنمية كمفهوم تقوم على التغيير الاجتماعي، والذي يؤدي بالتالي إلى الكيفي للسكان. فالتنمية كعملية تغير اجتماعي تحدث على المستوى الاجتماعي، حيث يتم ادخال أفكار جديدة لهذا المجتمع، والتي ينتج عنها تغير في مؤسسات الدخل والمعيشة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية الاجتماعية تهتم بالمجالات التالية:

-تنمية العلاقات الاجتماعية القائمة في المجتمع.

-رفع مستوى الخدمات التي تحقق تأمين الفرد على يومه ومستقبله.

- رفع المستويات الثقافية والاجتماعية والصحية للأفراد.

-زيادة قدرات الأفراد على فهم مشاكلهم وحثهم على التعاون مع الآخرين لتحقيق حياة أفضل.

ويركز أصحاب المدخل الاجتماعي على بعض المؤثرات التي من شأنها تحقيق التنمية الاجتماعية مثل انتشار التمدين أو التحضر وانتشار وسائل الاعلام الجماهيرية، والاهتمام برفع مكانة المرأة في المجتمع، ومواجهة مشكلة الأمية، وخفض التزايد السكاني.[1]

ويتفق "دوبيه" مع كثير من الباحثين في أن التوصل إلى التحديث بدون معوقات أو نتائج سلبية، يتطلب أن تتوافر مجموعة من الشروط من بينها:

-وجود تصور واضح للمستقبل.

-تحديد مدى الرغبة في التحديث وإمكانية توجيه التغير للتوصل إليه.

-توفير المرونة الاجتماعية في تطوير الأدوار الجديدة.

-قيام النظام الاجتماعي على أسس علمية تتيح قواعد الضبط والإجراءات.

-توفير قدر مقبول من الاستثمارات في مجال التعليم والاتصال والصحة العامة.

-دعم القيادات التي تملك الفعالية، والتي تملك عنصر المبادأة من أجل تعزيز القدرة على الوصول إلى أهداف التحديث.[2]

3- نظريات التبعية:

تشتمل نظريات التبعية على تصورات ووجهات نظر علماء الفكر الاشتراكي في تفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية، والسبل الممكن اتباعها لتحقيق التنمية. ومصطلح

---

[1] محمود يوسف، مرجع سابق، ص12-13.

[2] مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص87.

الامبريالية يشير إلى تلك السياسة التوسعية لتحقيق السيطرة في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية.

ولقد ظهرت نظريات التبعية لتدحض نظريات التنمية الغربية(التحديث) وتقدم أساسا جديدا لتفسير ظاهرة التخلف في العالم النامي(التابع)، وتقوم على قضية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التي تعرض لها العالم النامي (التابع) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة، لم تأدي إلى أي شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت إلى مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعية، يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية.[1]

ويمكننا أن نفرق بين اتجاهين نظريين أساسيين في نظريات التبعية هما:

أ-نظريات تلقي الضوء على أهمية تلك السياسة التوسعية (الامبريالية) بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد في الدول المستعمرة.

ب-نظريات تحلل نتائج وأثار السياسة الامبريالية على الدول النامية.

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نظريات التبعية باتجاهيها تستند في تحليلها على الفكر الماركسي.

ومضامين مفهوم التبعية تؤكد على الهيمنة الخارجية المتخفية أو المكشوفة على العالم الثالث، وقد ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التي أسهمت في صنع التخلف، ولا تزال تسهم في تشديد شروط إعادة انتاجه.[1]

فمفهوم التبعية يشير إلى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة(أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخرى، بمعنى أن علاقة

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، مرجع سابق، ص94-96.

[1] السروجي، المرجع السابق، نفس الصفحات.

الاستغلال الاقتصادي قد تتحول إلى علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى، حينئذ لا تستطيع الدول المتخلفة أن تحقق نموا ملحوظا، لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول المتقدمة، ولأن النمو الذي قد يتحقق في الدول المتخلفة(التابعة) قد يكون من ذلك النوع الذي يخدم أهداف الدول المسيطرة، والنتيجة؛ أن موقف التبعية يؤدي بالدول المتخلفة إلى الخضوع لاستغلال أو استنزاف الدول المتقدمة التي تمارس سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، والتجارة، ورأس المال، وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعي، ومن ذلك يتضح أن التبعية مرتبطة أساسا بتقسيم العمل الدولي، ذلك التقسيم الذي يمكن دولا معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، في الوقت الذي يكبل ويقيد حركة الدول الأخرى، مما يعني عجزها عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية. وهكذا نجد التقدم الذي تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد حجم وطابع التقدم الاقتصادي الذي يمكن أن تحققه الدول المتخلفة(التابعة).

ونهج التبعية يركز بدرجة كبيرة على السياق التاريخي الخاص بالمجتمعات الوطنية (النامية)، ولم يعد ينظر إلى عملية التنمية على أنها الانتقال بين مرحلتين (التقليدية والحديثة على سبيل المثال)، وهناك جانب آخر في فكر التبعية، هو أن العقبات أمام التنمية لا تعتبر عقبات وطنية أو داخلية بالنسبة للمجتمع بعينه، وإنما هي بالأحرى نتيجة لاندماجه في النظام الرأسمالي العالمي، مع هياكل خاصة ينظر إليها على أنها الشكل النوعي للاندماج. [1]

وظهرت نظريات التبعية الدولية في أمريكا اللاتينية وفرنسا، وحظيت باهتمام متزايد من مفكري الدول النامية في فترة السبعينيات ورأى دوس سانتوس Santos Dos إن التبعية- انطلاقا من تجربة أمريكا اللاتينية مرت بثلاث مراحل:

---

[1] السروجي، مرجع سابق، ص96.

-مرحلة التبعية إبان الفترة الاستعمارية: حيث سيطر رأس المال التجاري ورأس المال المالي على العلاقات الاقتصادية في المستعمرات من خلال احتكار المستعمر للموارد المعدنية وسيطرته على القوى البشرية العاملة؛ **- مرحلة التبعية المالية :**ظهرت في بداية القرن التاسع عشر حيث سيطر رأس المال الكبير في دول المركز وتزامن ذلك مع ظهور التصنيع في دول الأطراف مما نتج عنه تلك التبعية المالية.

- مرحلة التبعية التكنولوجية الصناعية: وتميزت تلك المرحلة بتزايد دور الشركات متعددة الجنسيات وتركز استثماراتها-بعد الحرب العالمية الثانية- في دول الأطراف في صناعات موجهة للسوق الداخلي للدول المتخلفة .وحسب نظرية التبعية فان الدول النامية تعاني من جمود مؤسسي واقتصادي وسياسي محليا ودوليا أوقعها في علاقة تبعية للدول المتقدمة.

يرى كل من" Baran Paul" و" Frank Gunder"و"سمير أمين" أن الرأسمالية والرأسمالية العالمية تعمل على مساعدة الأغنياء في استغلال الفقراء عن طريق مصادرة وتحويل الفائض الاقتصادي الناجم عن العمل إلى مالكي رأس المال، وأن الشركات متعددة الجنسيات هي الوسيلة الحديثة لمصادرة فائض القيمة، كما يؤكد" Emanuel" أن التبادل غير متكافئ بين الأغنياء والفقراء، لأن الأجور هي أدنى في البلدان الفقيرة، وان عدم المساواة في الأجور هي سبب لعدم تكافئ التبادل[1].

4-نظرية المراحل لروستو: ("Rostow")

ردا على النظرية الماركسية وضع روستو نظريته في التنمية وذلك في كتابه " النمو الاقتصادي" عام 1960، ويرى روستو في هذا الكتاب أن التخلف الاقتصادي راجع إلى عوامل كثيرة ومتشابكة، وأن النمو الاقتصادي يسير في مراحل متعاقبة.

---

[1] كبداني سيدي أحمد: ***أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علم الاقتصاد، جامعة تلمسان، 2012-2013(بحث لم ينشر) ص79.

اعتمد" Rostow" على مقاربة تاريخية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث الانتقال من التخلف إلى التنمية يمكن وصفه في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي ينبغي أن تمر بها كل الدول، حيث إذا سارت الدول النامية في هذا الطريق فإنها ستصل لا محالة إلى المرحلة الأخيرة التي ينعم فيها المواطنون بالاستهلاك الوفير للسلع والخدمات ، وهو يشير إلى مراحل عملية النمو الاقتصادي بقوله" أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث "، وحيث يمكن التعرف على أوضاع كل المجتمعات بوضعها في خمس مراحل هي:[2]

- **مرحلة المجتمع التقليدي:** يتميز فيها الهيكل الاجتماعي للمجتمعات بالطبيعة الهرمية، حيث العائلة والقبيلة تلعب دورا مهيمنا، وتتصف بوجود سقف محدود من الإنتاج يفرضه مستوى العلم والمعرفة، وأن ثلاث أرباع قوة العمل تشتغل في الزراعة مع تحركات اجتماعية محدودة.

- **مرحلة ما قبل الانطلاق**: حيث تتهيأ ظروف الانطلاق بتوفير المتطلبات الاقتصادية الضرورية لذلك، مثل حد أدنى من الاستثمارات تكون موجهة للنقل ولرأس المال الاجتماعي، والذي يجب أن يفوق 10% من الدخل القومي، ويكون محكوما برغبة الأفراد واستعدادهم لإقراض رأس املال وتحمل المخاطر الاستثمارية، مع توفر عدد كاف من المنظمين الذي يحفز على إقامة مجتمع صناعي بتوجيه الفائض الزراعي إلى الصناعة في ظل حكومة حديثة معاصرة وفعالة تعمل على تنظيم الاقتصاد وفق مبدأ تقسيم العمل.[1]

- **مرحلة الانطلاق :**وهي المرحلة الفاصلة، حيث يتوقع أن تحدث دفعة قوية سواء كانت ثورة سياسية أو تكنولوجية أو علمية تقضي على عوامل الجمود والفشل وتؤسس لإرساء

---

[2] جميلة معلم: ***تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة***، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص32.(بحث لم ينشر)

[1] كبداني، مرجع سابق، ص73

نظم اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية جديدة تحفز النشاط الاقتصادي بكل متغيراته من ادخار واستثمار ودخل وطني وأسواق داخلية وخارجية. ويشترط" Rostow" أن تكون نسبة الاستثمار على الأقل تتراوح بني 5 %و10 %من الدخل الكلي، وأن تكون نسبة الزيادة في الدخل تفوق معدل الزيادة السكانية، بما يضمن تحقيق النمو الاقتصادي وإنشاء القطاعات القائدة .

- **مرحلة النضوج**: هي المرحلة التي يطبق فيها المجمع التكنولوجيا الحديثة لاستغلال موارده وتحقيق النمو المستدام، وتحل القطاعات القائدة الجديدة محل القدمية، ويرافق ذلك تغيرات هيكلية اجتماعية ونمو سكان المدن.

- **مرحلة الاستهلاك الوفير**: في هذه المرحلة يصل المجتمع بعمله المتواصل لزيادة الاستثمار إلى تحويل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني إلى إنتاج السلع المعمرة بكميات كبيرة ومستوى رفيع من الفن الإنتاجي، وعندئذ يدخل المجتمع إلى عصر الاستهلاك الكبير. و تعتبر الولايات المتحدة وألمانيا الغربية آنذاك و اليابان من المجتمعات اليت حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، و قد تيسر لها ذلك بفضل عاملين؛ أحدمها هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ودوام هذا الارتفاع إلى نقطة حقق عندها عدد كبير من الأفراد سيطرة تامة على الاستهلاك تجاوزت حاجياتهم الأساسية كالمأكل والملبس والسكن ، وأما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة، حيث زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الأعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة، وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه دخله المرتفع من التمتع بها.

وإذا كان" Rostow" يعتقد أن نهاية هذه المرحلة التي يصل فيها الأفراد إلى أعلى مراتب الرفاهية المادية، ستكون مصحوبة باهتمامهم بالجانب الروحي والعقائدي والبحث فيما وراء الطبيعة، فإن هذه النظرية تشكل نظرية عن التاريخ الحديث بأكمله من خلال المنطق الداخلي التتابعي لمراحلها، حيث ثبت أن الدول المتقدمة مرت جميعها مرحلة الانطلاق، حيث النمو المستدام ، أما الدول المتخلفة فما زالت تصارع في إحدى هذه المراحل، غير أنه من جملة نقائصها أنها جعلت المرور بجميع المراحل أمرا حتميا، كما يمكن أن تتداخل مرحلتين، وحدد" Rostow" نسبا معينة من الاستثمار للمرور من مرحلة إلى أخرى، وهذا في الواقع غير صحيح بالنسبة للنسب التي ذكرها، حيث من الصعوبات الأساسية التي تواجهها الدول النامية هو تعبئة الادخار المحلي والأجنبي كي يحدث الاستثمار الكافي للتعجيل بالنمو الاقتصادي.

إن غياب مثل هذه الظروف وعوامل أخرى مكملة جعل من نظرية المراحل الخطية تفشل في تحقيق التنمية لدى البلدان المتخلفة، التي توجد داخل نظام دولي مهيمن ومعقد تعجز أمامه أفضل الاستراتيجيات الفكرية التنموية، نتيجة القوة الخارجية، مما عجل بظهور نموذج في الفترة 1950-1960 اشتهر كثيرا ولقي تأييدا في السبعينيات، والذي حاول التوفيق بني العوامل الاقتصادية والمؤسسية داخل نموذج للنظام الاجتماعي الدولي للتنمية والتخلف، وهو نموذج التبعية الدولية السالف الذكر.[1]

إن المتتبع لعرضنا لنظريات التنمية يجدها تتقاطع مع نظريات النمو ونظريات التحديث ونظريات التخلف، هذا ويجب التنويه أننا استعرضنا جزء يسير من نظريات التنمية التي تتقاطع كما أشرنا مع نظريات أخرى وعددها بالعشرات، إن لم نقل بالمئات إذا ما أضفنا إليها النظريات الاقتصادية التقليدية والحديثة الخاصة، والتي تتقاطع بدورها مع نظريات

---

[1]كبداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 72.

الإدارة والتنظيم والتنمية السياسية، ومن أبرزها نظرية الإوز الطائر ونظرية باريتو (قانون باريتو)...